تطلبت الظروف الجديدة الناجمة عن احتمال قيام الدولة تكوين هيئات جديدة تستطيع الادعاء في الوقت اللازم على المسرح الدولي ( بغية انتزاع الاعتراف السريع ) بأنها الاجهزة الرسمية للدولة المزمع خلقها ( أي « البرلمان » و« الحكومة » ) . فأعلن المجلس الصهيوني العام في شهر نيسان تشكيل « مجلس الشعب » ( موعيتسيت هاعم ) و« ادارة الشعب » ( أي الهيئة التي ستسمى في ١٥ أيار « الحكومة الموقتة » ) على ان تكون الهيئتان منبثقتين عن « الفاعاد لئومي » و« اللجنة التنفيذية » للمنظمة الصهيونية .

يبدو ان جميع الاطراف في الحركة الصهيونية اجمعت على ضرورة تكوين هذه الاجهزة التي ترمز الى تحول الصهيونية من « حركة » الى « دولة » . بيد انه كان واضحا ان خلق الدولة من شأنه ان ينقل أيضا مركز السلطة والنفوذ من الصهيونية العالمية الى التجمع الاستيطاني في فلسطين وان يفقد الصهيونيين الاميركيين بنوع خاص دورهم الطليعي في اتخاذ القرارات . ويبرز مؤشران على ذلك :

— لم تضم الاجهزة الجديدة الا اشخاصا كان يقع محل اقامتهم الدائم في فلسطين . فاذا أخذنا مثلا « ادارة الشعب » ( الحكومة الموقتة ) التي انبثق قسم من أعضائها من اللجنة التنفيذية الصهيونية ، نرى ان جميع هؤلاء كانوا يقيمون في فلسطين عام ١٩٤٦ ( دافيد بن — غوريون ، بيرتز برنشتاين ، يتسحاق غرونباوم ، الحاخام يهوذا لايب فيشمان ، موشي شابيرا ، اليعازر كابلان ) ما عدا موشي شرتوك ( شاريت )(١٠) .

— انتقل القسم الاكبر من الصلاحيات التي كانت من اختصاص ( او على الاقل تحت اشراف ) المنظمة الصهيونية الى حكومة اسرائيل المؤقتة : الدفاع ، الداخلية ، الخارجية ، المالية ، المواصلات ، التجارة ، الصناعة ... ولم يبق من الاعمال المنوطة بالمنظمة الا تلك التي كانت تخص النشاط الصهيوني في الخارج وشؤون الهجرة واستيعاب المهاجرين في الداخل مع بعض الاعمال الخاصة كتطوير القدس . وكل هذه النشاطات التي بقيت في يد المنظمة يمكن تصنيفها بأنها لا تقتضي رسم سياسة شاملة بل فقط تقديم خدمات . فعلى سبيل المثال ، ألغيت الدائرة السياسية التي كانت تابعة لرئيس اللجنة التنفيذية ( وألحقت بالوزارة الجديدة )(١١) .

لقد وعى الصهيونيون الاميركيون مغزى تأليف « ادارة الشعب » من قبل المجلس الصهيوني العام . غير انهم لم يجدوا مفرا من ذلك . كانوا من جهة يريدون الاشتراك في الحكم الجديد ( هم الذين ناضلوا بفعالية من أجل خلق الدولة الجديدة ) غير انهم من جهة اخرى كانوا يتخوفون من تهمة « الولاء المزدوج » في بلادهم اميركا(١٢) . فاضطروا الى القبول بمبدأ الفصل ( هفرادا ) وباقامة ادارة الشعب ( الحكومة الموقتة ) في نيسان ١٩٤٨ والمكونة من الصهيونيين المحليين . ومن المفارقة انهم هم الذين أصروا بعد حين ( أي في أيلول ١٩٤٨ ) ان يطبق مبدأ الفصل تماما ، اي ان يستقيل وزراء الحكومة الموقتة من مناصبهم في اللجنة التنفيذية الصهيونية ، خوفا من سلطان الحكومة على اللجنة الصهيونية بعد أن كانت منبثقة عنها قبل بضعة اشهر .

ومن جهة ثانية ، وعلى العكس ، نادى صهيونيو فلسطين في المرحلة الاولى ( نيسان — أيار ١٩٤٨ ) الى الفصل بين السلطات بغية تكوين حكومة التجمع الاستيطاني في فلسطين واعطائه طابع دولة(١٣) ، ولكنهم في المرحلة التالية ، بعد أن قامت الدولة وكونوا الحكومة الموقتة ، رفضوا الاستقالة من مقاعدهم في اللجنة التنفيذية الصهيونية . الى أن اضطروا الى التخلي عنها تحت ضغط الصهيونيين الاميركيين ولاسباب دبلوماسية(١٤) . من الاكيد ان بن — غوريون وزملاءه قيموا الوضع على انه يسير في جميع الاحوال لصالحهم فقبلوا بهذا التراجع التكتيكي ، مقتنعين بأن مراكزهم في الدولة الجديدة كفيلة باحكام سيطرتهم على المنظمة الصهيونية فيما بعد . اما الصهيونيون الاميركيون فكانوا يريدون من هذا التراجع « الاسرائيلي » ان يكون خطوة أولى نحو اعادة نفوذهم في الشؤون الصهيونية — الاسرائيلية . وبالنتيجة ، يمكن القول ان الامور جرت وكأن كل فريق يقول للاخر وللاعتبارات ذاتها : انني مضطر أن أقبل باستقلالكم عني ، ولكنني أرجو ان يبقى شكليا وان تخضعوا لي .

من الواضح اذا ان المناقشات التي جرت حول مبدأ الفصل ( هفرادا ) ما كانت الا غطاء شكليا لنزاع من اجل السلطة . من الواضح كذلك ان